International Labour Organization

Evaluation Office

i-eval Discovery

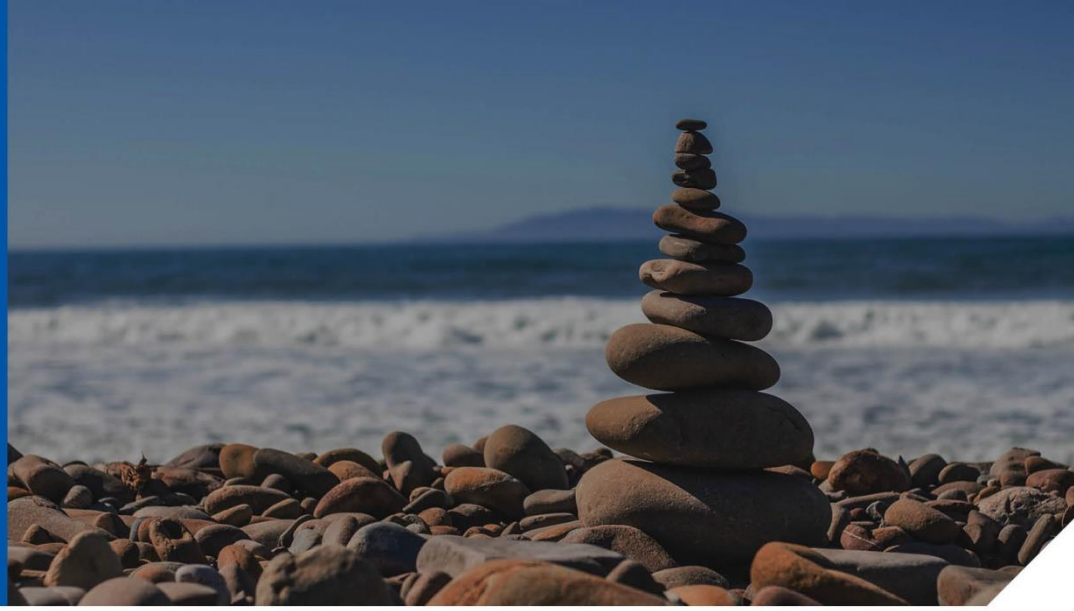

تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوربي Mainstreaming Employment into Trade and Investment in the Southern Neighbourhood of the European Union (METI)

حقائق موجزة

رمزDC: GLO/19/12/EUR
البلدان: الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والأرض الفلسطينية المحتلة وتونس
نوع التقييم: مشروع
توقيت التقييم: نهائي
طبيعة التقييم: مستقل
مدة المشروع: من 01 سبتمبر 2020 إلى 31 مارس 2025
تاريخ الانتهاء من التقييم من قبل المقيم: 14 مارس 2025
تاريخ الموافقة على تقرير التقييم من قبل التقييم: 19 مارس 2025
المكتب الإداري: EMPINVEST
المكتب الفني: EMPINVEST
مدير التقييم: أسامة كايوبراداب
استشاري(استشاريون) التقييم: سفيتلانا برونيوك (قائد فريق، مستشار دولي)، أحمد التميمي وديانا فاينر (أعضاء الفريق)
المانحون والميزانية: الاتحاد الأوروبي، 4,492,414 يورو – تمت الموافقة على 5,291,418 دولار أمريكي
الكلمات المفتاحية: التجارة والاستثمار والتوظيف، منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

تم إجراء هذا التقييم وفقًا لسياسات وإجراءات التقييم الخاصة بمنظمة العمل الدولية. لم يتم تحريرها بشكل احترافي، ولكنها خضعت لمراقبة الجودة من قبل مكتب التقييم التابع لمنظمة العمل الدولية.

الخلفية والسياق	
ملخص الغرض من المشروع ومنطقه وهيكله	"تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي" (METI) هو برنامج إقليمي يستضيفه فرع التوظيف في الاستثمارات (EMPINVEST) ضمن إدارة سياسة التوظيف وخلق فرص العمل وسبل العيش التّابعة لمنظمة العمل الدولية، بتمويل من الاتحاد الأوروبي (EU)، عبر المديرية العامة للجوار والتوسّع (DG NEAR)، وتشرف منظّمة العمل الدولية على تنفيذه. يهدف البرنامج إلى تمكين صانعي السياسات في دول جنوب البحر الأبيض المتوسِّط من إدماج منظور التوظيف في سياسات التجارة والاستثمار، ممّا يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. يمتدّ المشروع لمدّة 52 شهرًا، من 1 سبتمبر 2020 حتى 31 ديسمبر 2024، ويتضمّن تمديدًا دون كلفة لمدّة أربعة أشهر. وتبلغ ميزانيته الإجمالية 4,492,414 يورو، مع ميزانية معتمدة قدرها 5,291,418 دولارًا أمريكيًا. يشمل البرنامج تسع دول: الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وتونس، مع تركيز خاص على الدول الشريكة: مصر، والأردن، والمغرب، وتونس.
الغرض من التقييم ونطاقه وعملاءه	يهدف التقييم المستقلّ النهائي لبرنامج METI إلى قياس التقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف المخطّط لها. ويركّز التقييم على تحليل أهمية البرنامج ومدى ملاءمته من حيث التّصميم، والاتساق، والكفاءة، والفعالية، والتأثير الناشئ، والاستدامة. يغطي التقييم الفترة الممتدة من بداية تنفيذ البرنامج في 1 سبتمبر 2020 حتى نهايته في 31 ديسمبر 2024، شاملاً جميع تدخّلاته على المستويين الإقليمي والوطني. وبالنسبة للمكوّن الوطني، يُقيّم التقييم تنفيذ التدخّلات في مصر، والأردن، والمغرب، وتونس، وذلك عبر مراجعات مكتبية معمّقة ومقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. كما تم تنفيذ بعثات تقييم ميدانية في المغرب وتونس والأردن. تركّز عملية التقييم على استخلاص الدروس المستفادة وتحديد الممارسات الجيدة، بهدف إثراء المرحلة الثانية من البرنامج، المخطط لها للفترة 2025-2028.
منهجية التقييم الأساسي	التزم استشاريو التقييم بقواعد ومعايير التقييم المعتمدة في منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب معايير جودة التقييم الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية وفريق الأمم المتحدة للتقييم. ولضمان مصداقية التّقييم وتعزيز فائدته، اعتمد المقيّمون على مصادر بيانات أولية وثانوية، ممّا يضمن تحليلاً شاملاً ودقيقًا لنتائج البرنامج.
حدود التقييم	واجهت عملية جمع البيانات، التي تم تنفيذها عن بُعد، تحديات عدة، أبرزها تأجيل المقابلات عبر الإنترنت، مما أدّى إلى التمديد في مرحلة جمع البيانات. كما تسبّب التّأخير في تقديم الطّلبات إلى الحكومات للموافقة على بعثات التقييم في تقليص المدّة الزمنية المخصّصة لهذه المهمة في بعض البلدان المستهدفة، مثل مصر. وللتغلّب على هذه التحديات، اعتمد المقيّمون على إجراء مقابلات عبر الإنترنت كبديل لدعم عملية جمع البيانات وضمان استمرارية التقييم.

تم إجراء هذا التقييم وفقًا لسياسات وإجراءات التقييم الخاصة بمنظمة العمل الدولية. لم يتم تحريرها بشكل احترافي، ولكنها خضعت لمراقبة الجودة من قبل مكتب التقييم التابع لمنظمة العمل الدولية.

النتائج والاستنتاجات

الملاءمة

صنّف جميع أصحاب المصلحة والمكونات الرئيسية الملاءمة الاستراتيجية لبرنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار(**METI**) على أنها ذات مستوى عال، حيث أكدوا على أهمية البرنامج في السياق الإقليمي .ويرجع ذلك إلى الارتباط الوثيق بين سياسات التجارة والاستثمار من جهة، وربط أولويات التوظيف بالاستراتيجيات الوطنية من جهة أخرى .وقد عزّز البعد الإقليمي للبرنامج من فاعليته من خلال أنشطة بناء القدرات التي شملت أصحاب المصلحة الوطنيين في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

الاتساق

أظهرت نتائج رسم خريطة أنشطة برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار (**METI**) واستراتيجيات التنمية الوطنية، التي أجراها المقيّمون، وجود تماسك كبير بين البرنامج وأولويات التنمية الوطنية في التجارة والاستثمار والتوظيف في جميع البلدان التسعة المستهدفة. وفي الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغرب[1]، يتمتع البرنامج بموقع جيد لدعم تحقيق الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

الفعالية

بشكل عام، حقق البرنامج جميع المخرجات المتوقعة، بل وتجاوز الأهداف في إطار الناتج 1، حيث أنجز:

- تقريرًا مواضيعيًا إقليميًا.
- ستّة تقارير قطرية تغطي تونس، المغرب، الأردن، مصر، الأراضي الفلسطينية المحتلّة، ولبنان.
- دليلًا شاملاً لموارد السياسات.

كما تم تحقيق الأهداف في الناتج 2، حيث تمّ تدريب 145 من أصحاب المصلحة (55 امرأة و90 رجلاً) على استخدام الأدلّة في تحليل تأثير سياسات التجارة والاستثمار على التوظيف، مقارنة بالخطة الأصلية التي استهدفت **128**متدربًا (50بالمائة منهم نساء)، مما يمثّل نسبة إنجاز بلغت 113 بالمائة من إجمالي العدد المستهدف، و76 بالمائة من حيث التّوازن بين الجنسين.

أمّا النّاتج 3، فقد تم تحقيق كلّ أهدافه تقريبًا، مع نقص طفيف في التّنفيذ بسبب عوامل خارجة عن سيطرة البرنامج .بينما تجاوز الإنجاز في الناتج 4 التوقعات، حيث قام البرنامج بـ:

- إجراء أربع دراسات معمّقة حول مشاريع الاتحاد الأوروبي.
- تقييم عام لمحفظة تضم تسعة استثمارات إضافية في البنية التحتية العامة في مصر، المغرب، الأردن، وتونس.

كفاءة استخدام الموارد

رغم فعاليّة ترتيبات إدارة البرنامج الحالية، إلا أن التنفيذ واجه بعض التحديات في البداية، مثل:

- صعوبات في التوظيف وسوء فهم الأدوار.
- تأخيرات كبيرة بسبب جائحة كوفيد**COVID-19** خلال العامين الأولين.

[1] في ليبيا والأراضي الفلسطينية المحتلّة وتونس، لم نلاحظ وجود استراتيجيات خاصة بالنوع الاجتماعي.

تم إجراء هذا التقييم وفقًا لسياسات وإجراءات التقييم الخاصة بمنظمة العمل الدولية. لم يتم تحريرها بشكل احترافي، ولكنها خضعت لمراقبة الجودة من قبل مكتب التقييم التابع لمنظمة العمل الدولية.

ومع ذلك، تمّ نشر المنتجات المعرفية الرئيسية، مثل التّقرير المواضيعي الإقليمي والتّقارير القُطرية لمصر والأردن في عام2022. ومنذ عام 2023، شهد البرنامج تقدما ملحوظا بعد التغلّب على التحديات الرئيسية.

التأثير

ركّز برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار (**METI**) على تعزيز الملكية الوطنية والإقليمية للنتائج من خلال إنشاء وإشراك مجموعات العمل للسياسات **(PWGs)**في البلدان المستهدفة، وهي المغرب، تونس، مصر، والأردن.

ومع ذلك، لم يسفر التدخل بعد عن وضع أو اعتماد سياسات جديدة .وقد أشار ، بما في ذلك الجهات المانحة وأطراف الحوار الثلاثي، إلى الحاجة إلى مزيد من الإجراءات من منظمة العمل الدولية لدعم تنفيذ التوصيات الناتجة عن الأبحاث التي أجراها البرنامج.

الاستدامة

تتمتع نتائج التدخّل بإمكانات استدامة عالية، بشرط ترجمة التوصيات المستخلصة من مخرجات البرنامج إلى سياسات عملية .ففي حال تم تطوير سياسات قائمة على الأدلّة، واعتمادها، وتمويلها، وتنفيذها بشكل كافٍ، يمكن أن يسهم ذلك في خلق المزيد من فرص العمل اللائقة.

ومن المتوقّع أن يكون التّقرير المواضيعي لبرنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار بعنوان "التجارة والاستثمار والتوظيف في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط "مرجعًا أساسيًا للجهات الفاعلة في التنمية، مثل صانعي السياسات والأوساط الأكاديمية، لسنوات قادمة.

تم إجراء هذا التقييم وفقًا لسياسات وإجراءات التقييم الخاصة بمنظمة العمل الدولية. لم يتم تحريرها بشكل احترافي، ولكنها خضعت لمراقبة الجودة من قبل مكتب التقييم التابع لمنظمة العمل الدولية.

الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة	
الدروس المستفادة	1. يجب التّخطيط لاستجابة مشتركة من خلال الشراكة والتعاون أثناء مرحلة تصميم البرامج الإقليمية، على أن تكون مدعومة بخطة تنفيذ واضحة وميزانية مشتركة. 2. ينبغي التّخطيط للتعاون مع المؤسسات المالية الدولية (IFIs) خلال مرحلة وضع المفاهيم، لضمان فهم شامل لإرشاداتها ومبادئها الداخلية، بما في ذلك حماية البيانات. 3. عند تصميم مشروع إقليمي بمكوّن سياساتي مثل برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار (METI)، الذي يشمل عدة بلدان، يجب توفير موظّفين على المستوى الوطني لضمان التّنسيق الفعّال ودعم فرق العمل المعنية بالسياسات، مما يعزّز التأثير على مستوى السياسات الوطنية. 4. أثبت التدريب التقني الإقليمي في تورينو والأردن أنه منصّة جيّدة لتبادل المعرفة، لكنه لم يكن فعّالًا من حيث التكلفة في تعزيز قدرات واضعي السياسات وفقًا للاحتياجات والأولويات الوطنية. 5. يجب أن تتماشى التدخّلات الوطنية مع نتائج البرامج القطرية لمنظمة العمل الدولية (CPOs)، لضمان استجابة متّسقة وتعزيز التّكامل بين مشروع منظمة العمل الدولية وبرامج العمل اللائق. 6. لكي تعمل فرق العمل المعنية بالسياسات وفق نهج ثلاثي الأطراف وأكثر بكفاءة، يجب تعزيز بناء القدرات لضمان مستوى متكافئ من المعرفة حول التجارة والاستثمار والتوظيف.
الممارسات الجيدة الناشئة	1. ساهمت استراتيجية الاتصال التي تم تطويرها لتعزيز برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار (METI) ومنتجاته المعرفية الرئيسية في تحسين الظّهور وزيادة الوصول إلى المعرفة. **2. لقي تقديم المنتجات المعرفية الأساسية للمبادرة باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية استحسان أصحاب المصلحة في المنطقة العربية، خاصة في بلدان المغرب العربي.** **3. ساعدت ورش العمل الإقليمية لتبادل المعرفة في تحفيز المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة، مما عزّز من إحساسهم بالملكية والالتزام بالبرنامج.** 4. قدّم تقييم محفظة الاتحاد الأوروبي توصيات واضحة لتحسين تصميم مشاريع استثمارية مماثلة، مع التركيز على تعزيز فرص توظيف النساء والشباب.
التوصيات والمتابعة:	**1. توصيات إلى منظمة العمل الدولية (EMPINVEST)** • **<u>تصميم البرنامج:</u>** ○ ينبغي أن تعيد تدخلات تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار (METI) المستقبلية النظر في نظرية التغيير واستراتيجية

تم إجراء هذا التقييم وفقًا لسياسات وإجراءات التقييم الخاصة بمنظمة العمل الدولية. لم يتم تحريرها بشكل احترافي، ولكنها خضعت لمراقبة الجودة من قبل مكتب التقييم التابع لمنظمة العمل الدولية.

البرنامج لضمان دمج احتياجات النساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم النساء ذوات الإعاقة، وكذلك أصحاب ومديري المشروعات المتوسّطة والصّغيرة ومتناهية الصّغر في الإطار المنطقي للبرنامج.

- يجب أن تبرهن هذه الاعتبارات على أن سلسلة النتائج تؤدي إلى تأثير إيجابي مستدام. كما ينبغي تعزيز مشاركة الشرّكاء الاجتماعيين (القطاع الخاص والنقابات العمالية) في تصميم المشروع وأنشطته.
- يجب الاستفادة خلال المرحلة القادمة من الدروس المستفادة التي تم تحديدها خلال التقييم النهائي، مع التفكير في تحويلها إلى إجراءات عملية.
- ينبغي أن يتضمّن الإطار المنطقي مؤشرات نوعية تشمل أهدافًا محدّدة للمساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، مع تصنيف البيانات حسب الجنس، والعمر، والإعاقة حيثما أمكن ذلك.
- يجب استشارة الشباب، والمنظمات النسائية، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة،
- ضمان إشراك مكتب الأنشطة الموجّهة للعمّال (**ACTRAV**) ومكتب الأنشطة الموجّهة لأصحاب الأعمال (**ACTEMP**) في جميع مراحل دورة البرنامج لضمان اتساق جميع الأنشطة والمخرجات والنتائج مع احتياجات منظمات أصحاب العمل والعمال.
- إدراج نتائج البرنامج القطري لمنظمة الشغل الدولية في الإطار المنطقي.

- **<u>تنسيق البرنامج وتعيين الموظفين:</u>**
  - تعيين كبير المستشارين الفنيين (CTA) لضمان إدارة أقوى للنتائج، مع الإشراف على إدارة الموظفين والميزانية.
  - **إنشاء وظائف لمسؤولي برامج على المستوى الوطني في تونس والمغرب لتعزيز التّواصل والتنسيق مع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني، بما في ذلك مجموعات العمل المعنية بالسياسات، وبعثات الاتحاد الأوروبي، وأصحاب المصلحة المعنيين بإطار الأمم المتّحدة للتّعاون بين بلدان الجنوب.**
  - توظيف مسؤول فني ذو خبرة في التجارة والاستثمار والتوظيف لدعم التدخلات في الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلّة.

- **<u>التعاون الدولي، بين الأقاليم والإقليمي:</u>**
  - تعزيز تبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المتعلقة بالتجارة والاستثمار والتوظيف مع الجهات الفاعلة العالمية، مثل منظمة التجارة العالمية (WTO)، والبنك الدولي، والمؤسسات المالية الدولية، وذلك من خلال المنتديات الدولية، مثل الاتحاد من أجل المتوسط (UfM).

تم إجراء هذا التقييم وفقًا لسياسات وإجراءات التقييم الخاصة بمنظمة العمل الدولية. لم يتم تحريرها بشكل احترافي، ولكنها خضعت لمراقبة الجودة من قبل مكتب التقييم التابع لمنظمة العمل الدولية.

- دعم نقل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة إلى مناطق أخرى خارج الدول العربية، مثل أوروبا، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية من خلال تقاسم النتائج مع مناطق أخرى تهم منظمة العمل الدولية.
- إبراز أفضل الممارسات من البلدان التي نجحت في دمج اعتبارات التوظيف في سياسات التجارة والاستثمار، مع تحقيق نتائج ملموسة.

- **<u>استراتيجية بناء القدرات:</u>**
  - **تطوير استراتيجية قوية وفعّالة من حيث التّكلفة لبناء القدرات على المستويين الإقليمي والوطني، تستند إلى تحليل المشكلات والاحتياجات، مع مراعاة النوع الاجتماعي وأصحاب المصلحة من خلال مقاربات تشاركية وبين الأقران.**
  - **يجب أن يستند التدريب الفنّي إلى تقييم مسبق لمعارف ومهارات أصحاب المصلحة لضمان فاعليته.**
  - ينبغي أن يكون التدريب مراعيًا للنوع الاجتماعي، مع الاعتراف بأن النّساء يواجهن تحدّيات خاصة في سوق العمل في المنطقة، في مجتمعات تحت الهيمنة الذكورية، ممّا يستدعي إجراءات إضافية لدعم مشاركتهن الفعّالة.
  - **استشارة مكتب الأنشطة الموجّهة للعمّال (ACTRAV) ومكتب الأنشطة الموجّهة لأصحاب الأعمال (ACTEMP) في المكاتب الإقليمية لمنظّمة العمل الدولية عند تصميم استراتيجية بناء القدرات.**

- **<u>التأثير في النقاش حول السياسات:</u>**
  - ينبغي أن تستند المناقشات السياسية الوطنية والإقليمية إلى المنتجات المعرفية التي تم تطويرها ونشرها، مع التركيز على التوصيات السّياسية التي تستهدف مستويات الإدارة العليا في البلدان الشريكة.
  - يجب التعاون الوثيق مع المكاتب الإقليمية والقطرية لمنظّمة العمل الدولية لتعزيز التنسيق بين برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار وجهود السياسات الوطنية.
  - تعزيز التكامل مع منظّمة التّعاون والتّنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ومركز التجارة الدولية (ITC) لتوسيع نطاق التّأثير على وزارات الاقتصاد والتجارة، ودعم تبني سياسات مواتية للتوظيف.
  - ضرورة إشراك وزارات المالية في هذه النقاشات لضمان دمج اعتبارات التّوظيف في التخطيط المالي والاستثماري.

2. توصيات إلى الاتحاد الأوروبي (المديرية العامة للجوار والتوسع (NEAR)

- **<u>دعم تنفيذ النتائج:</u>**
  - دعم تنفيذ نتائج تقييم الاستثمارات في البنية التحتية العامة في جنوب البحر الأبيض المتوسّط، لضمان تحسين تصميم

البرامج بما يعزّز توظيف النساء والشباب، وذلك وفقًا لمبادئ العمل اللائق.
- النّظر في إطلاق برنامج لبناء القدرات بالتعاون مع منظّمة العمل الدولية.

- **<u>تعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة:</u>**
  - تطبيق المعرفة المكتسبة من خلال برنامج الاستثمار المكثّف للعمالة لدعم وضع سياسات شاملة تعزّز إدماج النوع الاجتماعي والإعاقة في المشاريع التي يموّلها الاتحاد الأوروبي.

- **<u>تعزيز حضور برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار:</u>**
  - تعزيز حضور وتأثير برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار (METI) في الاجتماعات القادمة للمنصّة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسّط (UfM) بشأن التّجارة والاستثمار.

3. **توصيات إلى الاتحاد الأوروبي (المديرية العامة للجوار DG NEAR) والمنظمة الدولية للشغل (EMPINVEST)**
   - تعزيز المعرفة وتحسين التنسيق بين مشاريع الاتحاد الأوروبي ومنظّمة العمل الدولية على المستويين الثنائي والإقليمي، بما ذلك تنسيق أفضل للتحليلات والتوصيات السياسية بين METI والحوار السياسي للاتحاد الأوروبي وتمويل الاستثمارات الأوروبية .

تم إجراء هذا التقييم وفقًا لسياسات وإجراءات التقييم الخاصة بمنظمة العمل الدولية. لم يتم تحريرها بشكل احترافي، ولكنها خضعت لمراقبة الجودة من قبل مكتب التقييم التابع لمنظمة العمل الدولية.